OEB Univ. Publish. Co.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر

The contribution of small and medium-sized private enterprises to economic diversification beyond hydrocarbons in Algeria

مادني احمد [1]، بوشاقور عبد القادر [2]

[1] جامعة الجلفة (الجزائر)، madni.med@gmail.com

[2] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، abdelkader.bouchagour@univ-tessmsilt.dz

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى معرفة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر ، وقد توصلنا إلى أن هذه الأخيرة تساهم بـ ما نسبته 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2019 ، زيادة في القيمة المضافة بنسبة 89.66 بالمائة سنة 2020 ، زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 87 بالمائة سنة 2019 .

الكلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. التنويع الاقتصادي، الجزائر.

تصنيف JEL: O17، L53.

Abstract:

The aim of this paper is to determine the contribution of small and medium-sized private enterprises to economic diversification in Algeria. We have found that these enterprises contribute as follows: 25.58 percent of total employment in Algeria in the year 2019, an increase of 89.66 percent in value added in the year 2020, and an 87 percent increase in gross domestic product (GDP) in the year 2019.

Keywords: *Small and medium-sized enterprises, economic diversification, Algeria.*

Jel Classification Codes: *O17, L53.*

1.مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعروفة اختصارا بSMBs ، دورا حيويا في تنويع الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل، وذلك بتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشاريع الصغيرة، كما تقوم هذه الأخيرة بالمساهمة في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد من خلال تطوير وتصنيع منتجات وخدمات ذات قيمة عالية،، تشجع هذه المؤسسات على الابتكار وتطوير منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق، مما يعزز من قيمة المنتجات ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية ، ، علاوة على ذلك، فان نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم مباشرة في زيادة الدخل المحلي الإجمالي. و يمكن أن تؤدي زيادة إيراداتها ونمو أعمالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وزيادة الإنفاق المحلي.

ومنه يمكن القول بصفة عامة إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في تنويع الاقتصاد وتعزيز استدامته وازدهاره من خلال توفير فرص العمل، زيادة القيمة المضافة للاقتصاد ، و زيادة الدخل المحلي الإجمالي.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الورقة البحثية الى 03 عناصر رئيسية هي:

- مقاربات نظرية عن التنويع الاقتصادي.
- مفاهيم أساسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر .

2. مقاربات نظرية عن التنويع الاقتصادي:

1.2 تعريف التنويع الاقتصادي :

يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العملية التي لا تكون خاضعة للقطاعات الاقتصادية القائمة على تصدير الموارد الطبيعية الخام، بل تشمل الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة ، والتي بدورها تساهم في تحقيق تنمية مستدامة طويلة المدى" (فريال، سنة 2023)

كما يعرف ، على انه " العملية الاقتصادية التي تستهدف تنويع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتوج أحادي في تحصيل المداخيل المالية ، أو بعبارة أخرى ، التنويع الاقتصادي ما هو إلا عملية استغلال لجميع الإمكانيات والمقومات التي يحويها اقتصاد ما ، بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخيل ومصادر مالية جديدة ، وهذا بالاستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير ، ما ينجم عنه في النهاية إحلال الواردات ثم تنويع الصادرات " (محمد، سنة 2018)

2.2 أشكال التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي عدة أشكال نذكر منها: (سيساني و الياس، سنة 2019)

1.2.2 التنويع في الهيكل الاقتصادي الكلي:

ونقصد به التنويع الكلي او القطاعي في مصادر الدخل من خلال تغير البنية الاقتصادية والاستثمار في قطاعات اقتصادية تتناسب وإمكانيات الدولة كالقطاع السياحي إذا كانت الدولة لها جذب سياحي أو التوجه إلى القطاع الزراعي او التكنولوجي كثيف راس المال إذا كان للدولة فرصة في زيادة مداخيلها والحجم من الاعتماد على قطاع واحد.

2.2.2 التنويع في الصادرات :

ويتمثل في إتباع إستراتيجية التصنيع من اجل التصدير على الأقل التصنيع وتنويع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي كمرحلة أولى ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال خلق نشاطات اقتصادية والتوسع وابتكار منتجات جديدة

3.2.2 التنويع في الأسواق :

ان الاعتماد على أسواق معينة ومنتجات استخراجية محددة يمثل تهديد لكيان المجتمع ويعرضه لصدمات وأزمات من حين إلى أخر، ولذلك يرى الاقتصاديون أن التنويع في الأسواق يقلل من اثر المخاطر المرتبطة بالأسواق العالمية والتنويع في الأسواق والمنتجات التصديرية يسمح بتخفيف الآثار الاقتصادية في حالة الأزمات ، ولا شك أن تنويع وفتح أسواق جديدة يدفع المؤسسات المحلية والأجنبية للبحث عن فرص الاستثمار وخلق تنافسية إنتاجية .

4.2.2 التنويع الأفقي :

وله صور مختلفة منها الاندماج بين المؤسسات بهدف احتكار السوق او لعرض منتجات تخدم المؤسسة الأم، وهذا التنويع يمكن أن يكون على مستوى دولي او على المستوى المحلي.

5.2.2 التنويع الراسي : (رفيقة، سنة 2020)

ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات او فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات .

3.2 أهداف التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي له عدة أهداف متداخلة نوردها فيما يلي: (سليم، سنة 2020)

- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- تقليل المخاطر الاستثمارية ويتم ذلك عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها وزيادة عوائدها نتيجة الضر وف الطبيعية والدولية ، التي قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج وتسويق المنتجات مما ينعكس سلبيا على العوائد الاستثمارية.
- تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي الناجم عن الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد ايا كان نوعه أو مصدره.
- تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تتسم الدول ذات التنويع الاقتصادي الضعيف على تصدير منتج واحد او عدد محدود من المنتجات مما يجعلها عرضة للمخاطر نتيجة انخفاض أسعار هذه المنتجات المصدرة ، فتنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يقلص إمكانية الدول في تمويل عملية التنمية.
- زيادة إنتاجية رأس المال ، اذ يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة راس المال البشري مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية نتيجة زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج.
- تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: لقد أثبتت الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو وبما ان تقلبات الطلب والأسعار من سمات النظام الاقتصادي العالمي ، فخيار التنويع يندرج ضمن أحسن الخيارات المتاحة أمام الشركات والأفراد للحماية من تلك التقلبات.
- رفع معدل التبادل التجاري: يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة مع استقرار او ارتفاع أسعار الواردات إلى تدني مستوى معدل التبادل التجاري ، أما حالة تنوع الصادرات فان مخاطر انخفاض الأرقام القياسية لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي رفع معدل التبادل التجاري.
- توليد الفرص الوظيفية: يعزز التنويع الاقتصادي توليد وظائف جديدة بتحفيزه للنمو الاقتصادي إذ يزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وتقليص معدلات البطالة.
- توسيع قاعدة الإيرادات: إن التنويع الاقتصادي يعني عدم الاعتماد على مورد واحد بصورة كاملة ويعمل على تنويع مصادر دخلها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

4.2 متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي:

لكي يحقق التنويع الاقتصادي أهدافه لا بد من توافر المتطلبات التالية : (ساعد، سنة 2023)

- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري.
- توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي.
- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال.

- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة .
- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات.
- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول الى المعلومات.
- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أم أجنبيا.
- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل.

3.مفاهيم أساسية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1.3. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف البيئة والمحيط، والظروف القائمة في كل بلد ، وكذا الهيئات الدولية المهتمة بالتنمية وشؤون الدول النامية،حسب المعايير المعتمدة في كل التعريف، معيار رأس المال، معيار العدد العمال الحصيلة السنوية، إجمالي الأصول، وهناك من اعتمد أيضا على إدراج التكنولوجيا كمعيار أساسي للتصنيف.

1.1.3.تعريف البنك الدولي: المتغير الأكثر استخدامًا من طرف البنك الدولي هو عدد الموظفين بسبب السهولة النسبية لجمع هذه المعلومات ، حيث يقدر عدد الموظفين بين 11 و500 عامل حسب نوع المؤسسة، ويمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي في الجدول رقم 01 المذكور أدناه (وهيبة و سميرة، سنة 2022)

وفيما يلي بعض التعريفات المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى بعض المؤسسات والمنظمات الدولية وبعض دول العالم المعتمدة على معياري عدد العمال وحجم راس المال: (معمر و عبد الله، سنة 2022)

2.1.3. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: تلك المؤسسات التي يعمل بها من 06 إلى 15 عامل، وتقل أصولها الرأسمالية عن25 ألف دولار باستثناء الأرض والمباني؛

3.1.3. الاتحاد الأوربي: تلك المؤسسات التي يعمل بها من 10 إلى 250 عامل، ولا تزيد قيمة الأصول المستثمرة عن تسعة ملايين دولار؛

4.1.3.منظمة العمل الدولية: تلك المؤسسات التي يعمل بها ما لا يزيد عن 50 عامل، ولا يزيد رأسمالها عن 100 ألف دولار؛ • المملكة المتحدة: تلك المؤسسات التي يعمل بها 200 عامل، ولا يزيد رأس المال المستثمر فيها عن مليون دولار؛

اندونيسيا: تلك المؤسسات التي يعمل بها أقل من عامل ولا تزيد أصولها الثابتة عن 500 ألف روبية اندونيسية.

5.1.3.تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يعرف القانون رقم 17-02 الصادر في سنة 2017 في المادة 05 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري مع استيفائها لمعيار الاستقلالية (المؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى، كما بينت المواد 8، 9 و10 الحدود بين هذه المؤسسات كما يلي: (نور الهدى، سنة 2021)

•**المؤسسات المصغرة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد و9 عمال وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار جزائري"؛

•**المؤسسات الصغيرة:** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 400 مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 200 مليون دينار جزائري"؛

•**المؤسسات المتوسطة :** تعرف بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 400 مليون دينار جزائري و4 ملايير دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري و 1مليار دينار جزائري".

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن هناك اختلاف في إعطاء تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى ومنه يمكن تقديم التعريف التالي"

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من المشاريع التي تنتج السلع والخدمات بشكل محدود ، وبرقم أعمال صغير، وتشغل عدد محدود من العمال "

2.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (هشام و احمد، سنة 2018)

ازدياد فرص العمل.

- سهولة الانتشار والتأسيس: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس ماله وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسسها بما فيها دراسات الجدوى.
- سهولة الإدارة: تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها.
- المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات حيث أنها تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات البيئية الخارجية والمرونة في مجال الإنتاج من حيث الكم والنوع وبرامج التسوق مما يجعلها أسرع استجابة لحاجات العملاء.
- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- الاعتماد على السوق المحلي.
- انخفاض تكلفة العمالة.

4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر:

1.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة(2002-2020): (نزيهة دلال، سنة 2023، صفحة 124)

لقد شهدت القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ارتفاع ملحوظ، حيث وصلت مساهمتها سنة 2020 ما نسبته 89.66 بالمائة بعد ما كانت تساهم ب 69.07 بالمائة سنة 2001 بقيمة، يسيطر قطاع الخدمات (النقل والمواصلات، خدمات المؤسسات الفندقية والإطعام التجارة) على القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات (يساهم فيها فرع التجارة بنسبة

58.40 بالمائة والنقل والمواصلات بنسبة 32.38 بالمائة) سنة 2001، ورغم الزيادة في القيمة سنة 2020 إلا أن نسبة مساهمته قد انخفضت من 63.59 بالمائة إلى 44.89 بالمائة خلال الفترة، نتيجة ارتفاع مساهمة كل من قطاع الفلاحة الذي شهدا تطورا سنة 2001 بنسبة مساهمة 8.06 بالمائة إلى 29.22 بالمائة سنة 2020، وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي ارتفع من نبسة 18.40 بالمائة إلى 21.24 بالمائة، في حين يبقى قطاع الصناعة (الصناعة الغذائية وصناعة الجلود) يسجل قيم ضئيلة رغم ارتفاعها إلا أن مساهمته في القيمة المضافة سجل انخفاضات 6.34 بالمائة إلى 4.65 بالمائة من والمتشكلة أساسا من الصناعة الغذائية بنسبة 99.31 بالمائة سنة 2020.

على الرغم من المساهمة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في القيمة المضافة إلا أنها تعاني اختلال في توزيعها على القطاعات الإنتاجية ، وسيطرة قطاع الخدمات على النسبة الأكبر، وضعف وتراجع مساهمة الصناعات التحويلية .

2.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التشغيل(2003-2019):

(نزيهة دلال، سنة 2023، صفحة 126)

لقد عرف قطاع التشغيل تطور في توفير مناصب الشغل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهمت بتوفير 33919941 منصب شغل خلال الفترة 2003-2019، بلغ سنة 2003 عددها 704999 منصب بنسبة 10.55 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر، وفي سنة 2019 ما قيمته 2885651 منصب عمل أي بنسبة 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل، محققة بذلك معدل نمو قدر ب 324.04 بالمائة بمتوسط مساهمة خلال الفترة ب 18.34 بالمائة.

إن هذه المساهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تعكس الواقع، وذلك لعدم التصريح بالعمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي وهذا بسبب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على العمالة غير الأجيرة قانونيا، حيث تشير الإحصائيات أن نسبة 57 بالمائة من العمال يعملون في السوق غير الرسمي، وكذا كثرت الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة وصغار السن.

3.4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الإنتاج الداخلي الخام :

" تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الإنتاج الداخلي الخام نموا معتبرا ، فلقد بلغت سنة 2001 1560.2 مليار دج ، لترتفع الى 2146.7 مليار دج سنة 2004، و 4162.02 مليار دج سنة 2009، و7338.65 مليار دج سنة 2014 " (ام الخير، 2019،

صفحة 166) ، كما نلاحظ أيضا زيادة مستمرة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2019، 87% ويمكن أن نرجع هذه المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إلى عدة أسباب منها:

- الارتفاع الملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة .
- زيادة اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية الاقتصادية كقطاع بديل لقطاع المحروقات من خلال كل المجهودات والإجراءات الحكومية ومختلف هيئات الدعم. (وردة و عبد المالك، سنة 2023)

الجدول 1: (تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي)

نوع المؤسسة	عدد العمال	إجمالي الأصول (مليون دولار)	الحصيلة السنوية
المصغرة	(1-10)	اقل من 100 000	اقل من 100 000
الصغيرة	(11-50)	بين 100 000 و 3 مليون دولار	بين 100 000 و 3 مليون دولار
المتوسطة	(51- 300)	بين 3 و 15 مليون دولار	بين 3 و 15 مليون دولار

المصدر: وهيبة توكالي،سميرة سعيداني ، 2022، ص 201-225)

4. تحليل النتائج:

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمتها على جميع الأصعدة والمجالات ، لا سيما دورها المعتبر في تنويع الاقتصاد الوطني ، حيث توفر ما نسبته 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2019 ،، وتساهم في القيمة المضافة سنة 2020 ما نسبته 89.66 بالمائة، زيادة مستمرة للقطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2019 نسبة 87%.

5. خاتمة:

لقد قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بعرض لمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و التنويع الاقتصادي ، وكذلك واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي في الجزائر ، حيث توصلنا الى أن هذه الأخيرة تساهم بـ: ما نسبته 25.58 بالمائة من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2019 ، زيادة في القيمة المضافة بنسبة 89.66 بالمائة سنة 2020 ، زيادة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 87 بالمائة سنة 2019 .

وفي خلصنا الى مجموعة من الاقتراحات نوجزها كما يلي:

- تشجيع البحث والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغرض التنويع الاقتصادي .
- إعطاء تسهيلات تمويلية وضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجالات جديدة.
- إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية لخلق مناصب شغل .
- توفير البنية التحتية للازمة لتطوير ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص التنويع الاقتصادي كماليزيا واندونيسيا باعتبارهما من اقرب النماذج الناجحة في التنويع بالنسبة للجزائر.

6. قائمة المراجع:

1. براهيمي نزيهة دلال. (سنة 2023). تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000-2020. الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة زيان عاشور.
2. بهلولي نور الهدى. (سنة 2021). مدى ملائمة المعيار IFRS for SMEs للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ،دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية برج بوعريريج. مجلة جديد الاقنصاد ، المجلد 16 (العدد 01)، ص 366-394.
3. بوراوي ساعد. (سنة 2023). الاهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ضل التوجه نحو التنويع الاقتصادي. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 06 (العدد 01)، ص 467-478.
4. بوكريكب معمر، و قويدر الواحد عبد الله. (سنة 2022). أثر استخدام الموازنات التقديرية على فعالية تقييم. مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، المجلد 14 (العدد 02)، ص 230-237.
5. توكالي وهيبة، و سعيداني سميرة. (سنة 2022). استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة ضمن اطر التمويل المصرفي الاسلامي ، دراسة حالة بنك البركة وكالة برج بوعريريج. مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 09 (العدد 01)، ص 201-225.
6. سعايدية وردة، و بضياف عبد المالك. (سنة 2023). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تعزيز خطط التنويع الاقتصادي. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 05 (العدد 03)، ص 1044-1062.
7. شبورو سليم. (سنة 2020). الاقتصاديات النفطية وخيار التنويع الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2016. مجلة دفاتر ، المجلد 16 (العدد 01)، ص 332-344.
8. شلغام هشام، و العيش احمد. (سنة 2018). حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضل البيئة الاقتصادية الجزائرية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، المجلد 02 (العدد 01)، ص 149-170.
9. صباغ رفيقة. (سنة 2020). التنويع الاقتصادي:استراتيجية الجزائر لما بعد البترول. مجلة اوراق اقتصادية ، المجلد 04 (العدد 01)، ص 67-81.

10. مسعودي محمد. (سنة 2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة. مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، المجلد 02 (العدد 07)، ص 225-242.

11. ملال ام الخير. (2019). تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر وتركيا. 166. الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر3.

12. ميدون سيساني، و ميدون الياس. (سنة 2019). الاستثمار الاجنبي والتنويع الاقتصادي في الجزائر (2000-2016). مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد 03 (العدد 04)، ص 74-86.

13. هدام فريال. (سنة 2023). الاقتصاد الجزائري بين حتمية تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي او الخضوع لتقلبات اسعار النفط دراسة تحليلية للفترة (2010-2020). مجلة الابداع ، المجلد 13 (العدد 01)، ص 102-120.